

الحديث. وذلك أننا إذا صهَرْنَا كلَّ القِيَمِ الإِجْبَارِيَّةِ فِي
الحَدَثِ اللُّغَوِيِّ اسْتَطَعْنَا أَنْ نُبَرِّزَ أبعاداً ثَلَاثَةً : بَعْدُ دَلَالِيًا
وَبَعْدُ تَعْبِيرِيًا وَبَعْدُ تَأْثِيرِيًا (13)، وَإِذَا تَقاطَعِ حَقْلِ
الأسلوبية كما ضبطه بالي مع مجالها اليوم حصلنا على
قاطعٍ مُشْتَرَكٍ هُوَ البُعْدُ التَّعْبِيرِيُّ والبُعْدُ التَّأْثِيرِيُّ، وَهُوَ
مَا يُعَمِّقُ جُذُورَ التَّوَاصُلِ الأَصُولِيِّ بَيْنَ أسلوبيَّةِ الأَمْسِ
وأسلوبيةِ اليَوْمِ على ما في المظاهر من أشباحِ التَّقَطُّعِ.
وَحَبْلُ الأسبابِ هَذَا هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ كِرَاسَتُو - أَحَدَ
أَتْباعِ بالي - يُحَوِّلُ مَفْهُومَ « التَّعْبِيرِيَّةِ » إِلَى مَفْهُومِ
« الحَدَثِ الفَنِّيِّ » أَي مَفْهُومِ « الجَمَالِيَّةِ » (14)، وَهُوَ الَّذِي
يُنْطِقُهُ بِالقَوْلِ :

« لا يَتَسَنَّى لِأَحَدٍ أَنْ يُنَاقِضَنَا إِنْ نَحْنُ أَكَدْنَا أَنْ
الكَاتِبِ لا يُفْضِحُ عَن حِسِّهِ وَلا عَن تَأْوِيلِهِ لِلوُجُودِ
إِلَّا إِذَا مُدَّ بِمَعَاوِلَ مُلَاطِمَةٍ، وَليسَ لِأَسْلُوبِيٍّ مَن عَمِلَ
سِوَى فَحْصِ تَلِكِ المَعَاوِلِ » (15).

(13) راجع المقال الآنف الذكر .

(14) انظر ص 2 وما يليها من :

Marcel Cressot : *Le style et ses techniques* - P.U.F., 7ème
éd., 1971.

(15) المرجع نفسه - ص 315 - وابرار بعض أجزاء النص من عملنا نحن .